النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي

الدكتور سمير عبد الله حسن
قسم الدراسات السياسية
المعهد العالي للعلوم السياسية

الملخص

تحظى ظاهرة النظام الاجتماعي باهتمام كبير في الدراسات الاجتماعية المعاصرة.. فقد رأى قسم كبير من علماء الاجتماع أن موضوعة النظام في المجتمع هي المحور الأساسي المشترك بين موضوعات علم الاجتماع كلها. إذ وجدت ظاهرة النظام حتى عند أكثر القبائل بدائية وفق مادلت عليه الدراسات الأنتروبولوجية بإشارتها إلى الأنساق القانونية والأبنية الاجتماعية التي احتواها ذلك النظام، الذي لم يكن يوماً سكونياً أو جامداً، فقد يضطرب ويهتز، يتصدع أو ينهار ويحل محله نظام جديد، بفعل الثورات والتفكك أو بفعل الحركات الاجتماعية أو عمليات التغير المختلفة التي تحدث في المجتمعات.

إن تجاوز مثل هذه الأزمات إن صحت التسمية يتوقف على قدرة المجتمعات الذاتية المادية والمعنوية، وديناميكيتها النشطة في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها وأنظمتها الاجتماعية.

لذلك ستتعرض هذه الدراسة إلى ظاهرة النظام الاجتماعي وأهميتها، وطبيعة هذا النظام وإدراك خصائصه، وعوامل ثبوته أو تبديله وتغيره من خلال فهم النظريات الاجتماعية المعاصرة وخاصة البنائية الوظيفية باعتبارها من أهم المدارس التي أولت ظاهرة النظام أهمية خاصة، ثم نتعرف في النهاية ما قدمه النقد السوسيولوجي المعاصر لمشكلة النظام باتجاهاته المختلفة.

مقدمة:

تحظى ظاهرة النظام الاجتماعي باهتمام كبير في الدراسات الاجتماعية المعاصرة، إذ إنَّ هناك شبه إجماع من قبل رواد الفكر الاجتماعي على أن نظريات علم الاجتماع جاءت معظمها- وعبر تطورها الطويل - كرد فعل لمشكلة النظام في المجتمع، فقد رأى بعضهم أن علم الاجتماع تشكل حول مسألة النظام، وبعضهم الآخر يرى أن النظام قائم بالفعل، وأن هدف علم الاجتماع هو

دراسة هذا النظام واستقصاؤه في حين يرى بعضهم الآخر أن التركيز على الأساليب التي تنظم الحياة الاجتماعية يشكل محور الاهتمام المشترك بين موضوعات علم الاجتماع كلها.

ومهما يكن من اختلاف الآراء واتجاهاتها في هذا المجال، وما يغلف ذلك من صراعات إيديولوجية، فإن طبيعة الحياة الاجتماعية كانت وما تزال تتطلب وجود النظام، وحتى عند أكثر القبائل بدائية لم يكن النظام غائباً، وهذا ما تدل عليه الدراسات الأنتروبولوجيه بإشارتها إلى أن البناء الاجتماعي الكلي العام لأي مجتمع بشري كان يحتوي ـ بطبيعة الحال ـ على عدد من الأبنية والأنساق القانونية الداخلة في تكوينه.

لذلك فإن السلوك والتصرفات الاجتماعية داخل هذا النسق أو ذاك تتخذ شكل النظم الاجتماعية، مثل نظم الزواج والعائلة والأسواق والرياسة...الخ، تؤدي هذه النظم وظائف معينة، وتؤدي أدواراً مهمة في الحفاظ على حياة البناء الاجتماعي واستمراره. وإذا كان النظام يعد محور الحياة الاجتماعية وضرورة ملحة لخلق حالة من الأمن والاستقرار بما يكفل سير الحياة الاجتماعية وتطورها، فهذا لا يعني سكونية النظام وبقاءه جامداً.

فالنظام الاجتماعي قد يضطرب ويهتز، أو قد يتصدع وينهار بفعل عوامل عدة ليحل محله نظام آخر جديد، ولكن مهما كانت طبيعة التغيرات وسرعة التحولات، فإن طبيعة حياة البشر الاجتماعية كانت دوماً تستدعي وجود النظام ـ أي أن المجتمعات مهما اعتراها من عوامل التفكك، فإنها ما تلبث أن تستيقظ من جديد محاولة بناء ذاتها وخلق نظامها الاجتماعي الذي تتجاوز من خلاله المحن والكوارث.

وهكذا فإن الثورات والحروب والحركات الاجتماعية وعمليات التغيير المختلفة التي تحدث في المجتمعات، ليست في آخر المطاف ـ إن صح التعبير ـ سوى هزات اجتماعية يكتنفها ـ بالضرورة ـ تغير في البنى الاجتماعية واضطراب في وظائف المجتمع ككل، إلا أن النتيجة النهائية لمثل هذه المجتمعات وغيرها التي تصيبها مثل هذه الأزمات، لا بد أن تسعى من جديد كي ترسي قواعد ونظماً جديدة تضمن لها سبل الخلاص والاستمرار.

إن تجاوز مثل هذه الأزمات وغيرها...يتوقف على قدرة المجتمعات الذاتية (المادية والمعنوية) وديناميكيتها النشطة في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها واختيار أنظمتها الاجتماعية التي تناسبها، ولعل هذا الأمر ـ بالذات ـ ما يفسر انصراف المفكرين ـ وبخاصة السوسيولوجيين منهم ـ إلى إيلاء ظاهرة النظام الاجتماعي أهمية كبيرة بما يتساوى وحالات التوتر الاجتماعي، محاولين بذلك فهم طبيعة هذا النظام وإدراك خصائصه وعوامل ثبوته واستقراره، أو تبديله وتغييره.

ومن هنا فإن دراستنا لطبيعية النظام الاجتماعي تتناول بشكل أولي هذه الظاهرة في بعدها الفلسفي والتاريخي ـ الحديث نسبياً، ومن ثم محاولة فهمها على ضوء النظريات الاجتماعية المعاصرة ـ وبخاصة البنائية الوظيفية باعتبارها من أهم المدارس التي أولت ظاهرة النظام في المجتمع أهمية خاصة ـ وصولاً بعد ذلك إلى ما قدمه النقد السوسيولوجي المعاصر لمشكلة النظام باتجاهاته المختلفة.

أولاً ـ تطور ظاهرة النظام الاجتماعي:

إن ظاهرة النظام هي ظاهرة تاريخية ـ ما دامت أنها ملازمة لوجود المجتمعات البشرية، فالمجتمعات البشرية كانت وما تزال تسعى للأمن والاستقرار، وهي بذلك تعيش في إطار

منظومة من القواعد والقيم والعادات والتقاليد التي تسلم بها وتعدّها إطاراً مرجعياً لعمليات التفاعل التي تحدث فيما بين أفرادها، وطالما حاولت هذه المجتمعات أن تضفي نوعاً من المعقولية أو الشرعية على النظام الذي ترتضيه وتعيشه، بل وفي كثير من الأحيان تغنيه بصفة من القداسة. «فحق الملوك الإلهي المقدس، والسلطة الأبوية (البطريركية) التي تعتمد العواطف - إلى حد كبير - في قوة إقناعها خارج نطاق الاستجابات المنطقية، لم تكن في واقع الأمر سوى تثبيت وتدعيم لهذا الاتجاه».

وإذا كانت قضايا العرف والعادة فيما سلف تشكل الإطار الذي يحفظ للنظام قوته واحترامه وتحقق له السيادة والالتزام، إلا أنه في العصر الحديث قد احتضنته أبعاد فلسفية واجتماعية وقانونية تختلف عما عليه في الماضي، وطرحت ظاهرة النظام نفسها مشكلة تتطلب الدراسة والتحليل يمكن دراستها من خلال أعلامها وهم:

١- أفلاطون وقضية النظام الاجتماعي Platon:

إن المجتمع - في رأي أفلاطون على غرار النفس البشرية التي تتألف من عناصر مختلفة، ولكي لا يفسد الجسم البشري ويعتريه المرض، لا بد لعناصره من تآلف وانسجام، وكذا فالمجتمع البشري يتألف من عناصر مختلفة.. فهناك الأغنياء والصناع والتجار والعمال...، ولكي يحصل العدل، يجب إقامة الوحدة والنظام بين مختلف هذه العناصر والتآلف بينها تآلفاً معتدلاً يحقق العدل ويسود المساواة. ولئن كان (أفلاطون) مثالياً في معالجته لمسألة النظام في المجتمع، فأرسطو كان أكثر تلمساً للحياة الواقعية، فقد اعتبر أن صلاحية أي نظام اجتماعي ترتبط بطبيعة الظروف، فلا يمكن والحالة هذه تطبيق نظام وحيد على الشعوب، إذ إنَّ ذلك مرهون - في رأيه - باختلاف عدد الحكام وميولهم وتطلعاتهم، ورغم تلك الخبره الواقعية التي غلفت فكره فهي لم تكن لتمنعه من المحافظة على طبقة العبيد كأداة تشكل أسفل السلم الاجتماعي وربما يعود ذلك إلى الفوضى والصراع الداخلي الذي عاشته أثينا نتيجة زيادة عدد الغرباء بشكل أصبح يعادل أضعاف عدد السكان الأصليين وأيضاً الصراع على السلطة بين السياسيين الكبار إلى حد حدوث عدة انقلابات انعكس ذلك بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي المهزوز أصلاً وعلى النظام بشكل عام.

وإذا كان المفكرون جميعاً قد سلموا بوجود النظام في المجتمع، فذلك لم يمنع من وجود الاختلافات والتناقضات فيما بينهم، فمنهم من أعطى الأولوية لوجود النظام، ومنهم من كان أكثر ميلاً للحرية في إطار نوع من النظام يكفل بقاء الحرية.

٢- Nicolas Machiavel ميكافيلي:

وكما أوحت إليه الظروف، لم يتساءل ما الحكم الأفضل، ولا ما الحكم المشروع، ولا ما هي السلطة أو الدولة - عموماً -، بل اكتفى بالتساؤل ""كيف نجعل النظام يسود..؟

وكيف نقيم دولة مستقره..؟!، ويرى أنه لا قوانين ولا أنظمة يمكن أن تسود دون قوة فاعلة تحمي ذلك، فإذا نجح الأمير في أن يحفظ حياته، وأن يصونها، فإن جميع الوسائل التي يكون قد توسل بها يحكم عليها بأنها مشرّفة"".[1]

[1] جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية، ج١، ترجمة ناجي ، الدراسة دمشق ١٩٨٤، ص ٣٦٦_ ٣٦٧.

وإذا كان الأنبياء ـ على حد زعمه ـ قد فشلوا في الحفاظ على السلطة، فلأنهم كانوا يفتقرون إلى الأسلحة والقوة اللازمتين لذلك.

وفي رأينا أن موقف ميكافيلي من النظام مرجعه إلى فقدان وظيفته المهمة في فلورنسا وتهميشه من قبل الحكام الجدد في هذه الإمارة ومحاولته الظهور مرة أخرى لتولي منصباً جديداً.

وإذا كان كل من (ميكافيلي و هوبر) قد ركزا على القوة كأساس في حفظ النظام، فإننا نرى في العصر الحديث من اتخذ من مشكلة النظام القائم على التوازن الحل الأمثل لتحقيق الديمقراطية وسيادة العدل.

٣ـ توماس هوبز وموقفه من النظام الاجتماعي Thomas Hobbs:

تصدى الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز لهذه المشكلة في محاولة أن يجعل من النظام الاجتماعي همه الأول، وشكل محور نظريته في العقد الاجتماعي على رأي ""أنه لا ضمان ولا استقرار بل ولا تطور بشري في ظل غياب نظام اجتماعي يحقق الضمانة لذلك، وشرعية العقد الاجتماعي عنده شامل لكل الأفراد تجنباً للحرب المروعة بين الكل ضد الكل، والتي قد تسود الوطن والإنسان في الحالة الطبيعية، كما أنه تعاقد فيما بينهم ـ الواحد مع الآخر ـ لقيام السلطة التي تفرض القوانين التي يتعين التزام الجميع بها، ومن ثم تفرض النظام محل الفوضى في الحالة الطبيعية""[١] ولم يكن ـ **جان بودان Jean Boudin** ـ الفرنسي من يخالف ""هوبز"" من حيث الهدف، فالجمهورية دون نظام ودون سلطة مطلقة توحد جميع أعضائها وأجزائها، لا تظل جمهورية، وهكذا تمثل السيادة برأي هوبس ""قوة تماسك الجماعة السياسية، وقوة اتحادها..القوة التي من دونها تنفك هذه الجماعة، ومن ثَمَّ فإن طبيعة الأشياء تفرض عملية التبادل بين الأمر والطاعة"".[٢]

إن ما يرافق الحياة الاجتماعية من تناقضات وتغيرات وانعكاس ذلك ـ بشكل أو بآخر على أمن الحياة العام. كان يحدو المفكرين إلى البحث عما يضمن الهدوء واستمرار النشاط الإنساني في إطار من الأمن والاستقرار، كما دفع الفلاسفة للبحث عن المبدأ والحقيقة التي يجب أن يرتكز عليها النظام في المجتمع، ومن ثم ضمان احترام أعضاء الجماعة للنظام، وهذا الموقف من النظام والحفاظ عليه ربما هو نابع من الرغبة على الحفاظ على النظام الديمقراطي الغربي الذي كان سائداً في أوروبا والذي تعرض لهزات عديدة بسبب الثورات الاجتماعية التي اجتاحت أوروبا بسبب ازدياد التناقض الاجتماعي في المجتمع وزيادة أعداد الفقراء والعمال الذين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر كنتيجة من النتائج السلبية للثورة الصناعية .

٤ـ مونتسكيو والنظام الاجتماعي Montesqieu:

وجد مونتسكيو مؤلف (روح الشرائع) في الدستور القائم على توازن السلطات، وعدم طغيان سلطة على أخرى والتوازن بين الهيئات السياسية، الأسلوب الأمثل لتحقيق النظام الاجتماعي

---

[١] برنتون كرتين، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، تشرين الأول ١٩٨٤، ص ٦٢.

[٢] جان جاك شوفاليه، أمهات الكتب السياسية، ترجمة جورج صدقني، مطبعة وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٠،ص ٧٨.

الذي يضمن العدالة الاجتماعية، وهذا ما كان يحققه الدستور الإنكليزي ـ من وجهة نظره ـ هذا الدستور الذي كان قائماً على الاعتدال وبعيداً عن التطرف أطلق قناعة(مونتسكيو) التي عبر عنها قائلاً:""أنا الذي أعتقد أن التطرف ـ حتى في العقل ـ ليس مرغوباً فيه دائماً، وأن البشر يتلاءمون دائماً تقريباً مع أوساط الأمور بأقل مما يتلاءمون مع أطرافها"".[٣]

والخلاصة التي يمكن قولها في هذا الصدد، إن المفكرين والفلاسفة ـ عبر التاريخ ـ لم يكونوا غافلين عن الدور الذي يؤديه النظام في المجتمع وحياة الناس، بل كان سعيهم الدؤوب يتمثل في البحث عن أفضل الأنظمة الاجتماعية وأكثرها ملاءمة واستجابة لمصالح الناس وأمنهم واستقرارهم.

٥ـ أوغست كونت: August Conte

لقد دفعت الفوضى التي أعقبت الثورة الفرنسية ""أوغست كونت"" إلى إنشاء علم جديد أسماه في البداية ""الفيزياء الاجتماعية""وكان تركيز ""كونت"" الأساسي ينصب على معرفة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى تأجيج الصراع الاجتماعي، وهذا ما يفسر قوله: إن الذي أدى إلى تنافر الأعمال هو تنافر العواطف، والذي أدى إلى تنافر العواطف هو تنافر الأفكار...ولكي يحدث التوفيق بين مختلف الأفكار يرى ""كونت"" ""أنه من الضروري قيام علم وضعي يدرس هذه الظواهر ومن ثم وضع قواعد الأخلاق والسياسة"".[١]

وعلى نحو ما نرى في مباحث ""كونت"" الاجتماعية، فإن النظام هو الحقيقة في ""الاستاتيكا""، والتقدم هو الحقيقة في الديناميكيا، وإنَّ أي نظام في رأيه ينطوي في بعض الأحيان على نقاط ضعف ونقائص، غير أن الموقف ـ من جهة نظره ـ يمكن علاجه عن طريق التدخل الإرادي للإنسان، وأن الحقيقة الاجتماعية في النظام الاجتماعي تتمثل في الاتساق العام، وهو الارتباط الضروري بين عناصر المجتمع، ومع أن الاتساق قائم في جميع مجالات الحياة، فإنه يظل في ذروته في المجتمع.[٢]

والواقع أنه ليس بالضرورة أن يلقى أي تغيير اجتماعي قبولاً من قبل أفراد المجتمع، حتى ولو كان هذا التغيير إيجابياً ـ، بل على العكس من ذلك إذ إنَّ الكثير من التغييرات تقابل بالرفض، وذلك لعدم قدرة الناس على استيعاب الجديد وهضمه، وقد يبلغ مدى التغيير درجة من الشدة والعنف بحيث يفقد المجتمع والحالة هذه توازنه ـ كما يحدث في شتى الاضطرابات أو الثورات ـ فتطفو على السطح من جديد مشكلة النظام في المجتمع وضرورة وجوده، وهذا ما دفع /بورك Pork/ إلى التصدي ـ في دفاع عاطفي ملتهب ـ لأنصار الثورة الفرنسية معلناً عداءه العنيد لمفاهيم الثورة وأفكار القرن الثامن عشر المجردة ـ على حد تعبيره ـ حجته في ذلك إنَّ هذه المفاهيم هي تقويض للسلم الاجتماعي، وعلى حد تعبيره ""فعنصر الفروسة والتقاليد والأعراف والنظام الاجتماعي... جميعها إلى زوال، ويقول: عندما يكون للمرء الحق في كل شيء يفقد كل

---

[٣] جان جاك شوفاليه، أمهات الكتب السياسية،الجزء الأول،ترجمة جورج صدقني،دمشق ١٩٨٠، ص ٢٢٢.

[١] نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الجوهري وجماعة من الدكاترة، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٥.

[٢] المرجع السابق،ص٥٥.

شيء"".و""إن الحكومة اختراع من اختراعات الحكمة الإنسانية لسد حاجات البشر، ومن بين هذه الحاجات كلها ـ من المتفق عليه أن الحاجات الأكثر إلحاحاً هي الحاجة إلى حصر الأهواء والمصالح البشرية حصراً كافياً، وبهذا المعنى يكون القسر في عداد حقوق الإنسان شأنه شأن الحرية سواء بسواء"".[٣]

إن النظام الاجتماعي ـ كعملية ضبط لا غنى عنها للحياة الاجتماعية، أو فيما تبدو كآلية يحافظ النسق الاجتماعي من خلالها على توازنه واستقراره، لا بد أن يستند ـ في رأينا ـ إلى مبدأ، وسواء أكان هذا المبدأ قائماً على حق إلهي مقدس، أم على المصلحة المشتركة، أم على الإدارة العامة، فالنظام يبقى هو النظام بقدرته على الكبح والضبط ولجم الفوضى.

ولكي يمارس النظام تأثيره باعتباره قدرة، لا بد له أن يحظى بموافقة المجتمع أفراداً أو غالبية، لأن في ذلك ضمان شرعيته ومصداقية استمراره، ومن هنا فإن نشوء القدرة في المجتمع كان مرتبطاً بنشوء قواعد السلوك الاجتماعي، أو الحدود الحقوقية لهذا السلوك، فلكل مجتمع حدوده مهما كان هذا المجتمع بدائياً.. وهذه الحدود تنبثق من حاجة أن يكون للمجتمع تنظيم يكفل له، التماسك في مواجهة العالم الخارجي، واحترام هذا التنظيم لا يمكن أن يكون احتراماً عفوياً، أو أن تطبق هذه الحدود تطبيقاً تلقائياً. ومن هنا فالحدود تتطلب دائماً العقوبات، كما يقتضي التنظيم القوة لتنفيذ الحدود والعقوبات، وهذه القدرة هي القدرة التي لا يكون المجتمع من دونها، كما أنه لا يكون دون هذه الحدود.

وهكذا يمكن القول: أن لا مجتمع بدون قدرة، ولا قدرة دون سلطة وضع الحدود[١] ومهما يكن من تعارض في الآراء بخصوص مسألة وجود النظام الاجتماعي وإشكاله، فوجود المجتمع يقتضي وجود نوع من النظام، وكما أن المجتمع ضروري للفرد، كذلك فإن وجود النظام الاجتماعي ينبع من هذه الضرورة.

٦ـ جان جاك روسو ومسألة والنظام الاجتماعي J .J .Rousseau :

يعدّ جان جاك روسو ـ رسول الثورة الفرنسية والمعجب بالطبيعة الحرة، والذي أقام العقد الاجتماعي على أساس الإرادة العامة للناس والذي اعتبر أن شرعية أي نظام اجتماعي تتأتى من كونها تعبيراً عن هذه الإرادة..، لم يستطع أن يخفي انزعاجه من مغبة الفوضى التي تسببها عواطف الأهواء البشرية التي تهب لتجرف معها كل شيء.

يقول روسو: فلنتخيل الخطر الناجم عن تحريك الجماهير الهائجة...ثم يتساءل، من يستطيع ضبط الزعزعة والتنبؤ بجميع الآثار الناجمة عن ذلك.؟.

فأي رجل شجاع يتجاسر على الشروع في إبطال العادات وتغيير المبادئ القديمة، وإعطاء الدولة شكلاً غير الشكل الذي ساقها إليه عهد طويل.[٢]

---

[٣] جان جاك شوفاليه، أمهات الكتب السياسية، الجزء الثاني، ترجمة جورج صدقني ، مطبعة وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٠، ص٢٧.

[١] حسن صعب، علم السياسة، الطبعة الثامنة،مصر، ١٩٨٥، ص ١٨٠.

[٢] جان جاك شوفالية، أمهات الكتب السياسية، ج٢، ص ٩، مرجع سابق.

إن مشكلة النظام في واقعها هي مشكلة تاريخية ومرتبطة بطبيعة الظروف والوقائع التاريخية، ولم تخل مرحلة زمنية من مناقشة هذه المسألة، فالنظام الاجتماعي كان وما يزال القضية الأساسية التي تدور حولها مختلف الثقافات الفكرية والصراعات المذهبية..ألم يكن سقراط أحد ضحايا النظام الذي كان سائداً في أثينا في عهده..؟! وأفلاطون .. .ألم يسع وهو أحد تلامذته إلى تحقيق نظام متوازن على صعيد الحياة الاجتماعية.؟!.

٧- النظرية الماركسية والنظام الاجتماعي:

فالماركسية - على سبيل المثال - وعلى الرغم من كونها فلسفة ترى في عملية الصراع القانون الأساسي الذي يحكم الوجود الاجتماعي، لكنها في نهاية المطاف كانت تقر بوجود نظام اجتماعي يحقق العدل، ألا وهو النظام الاشتراكي الذي يختلف نوعياً عن الأنظمة السابقة التي عرفتها البشرية، ومن هنا اعتبرت أن النظام الاجتماعي مرتبط بأشكال الوجود، أو بمعنى آخر - اعتبرته انعكاساً لقوى الإنتاج السائدة في المجتمع، وهكذا تتعدد الأنظمة بتعدد أشكال الإنتاج، ومن ثَمَّ فهي ترى في شكل النظام الاشتراكي النظام الأمثل الذي يحقق في نهاية الأمر الانسجام مع متطلبات وحاجات البشرية، وعلى هذا الأساس رأى لينين - مفكر الثورة البلشفية: أن الحقوق والسياسة ما هما إلا نتاج التقسيم الطبقي للمجتمع، وأن الحق في آخر المطاف ما هو إلا إرادة الطبقة المسيطرة المرفوعة إلى قانون[٣]، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام الاشتراكي مهدد بالانهيار والسقوط إذا لم يستمر في تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية حاجات الجماهير، أو مع ظهور أي شكل من أشكال الاستغلال و الملكية الخاصة المترافقة بعودة الطبقات. من هنا سعى الماركسيون الجدد إلى تحديد درجة الاستقلال الذاتي للبنى الفوقية عن البنى التحتية، وتحديد دورها في تكوين النظم الاجتماعية وتطويرها دون التشكيك بالفكرة الأساسية القائمة على أنه لقوى الإنتاج الدور الجوهري في التطور التاريخي على المدى البعيد وذلك من خلال ظهور مفهوم الكتلة التاريخية عند""غرامشي Gramsci"". والتحدد التضافري الذي عرضه ""ألتوسير Altuser"" وعرضا بذلك تحديد شروط الانتقال للاشتراكية في الديمقراطيات الغربية بعد أن صمدت البرجوازيات الغربية بوجه الضغط الذي مارسه تطور القوى المنتجة.

ثانياً - الاتجاه البنائي الوظيفي:

قبل دراسة الاتجاه البنائي الوظيفي لا بد من إظهار الدور الذي شكله ماكس فيبر حول النظام البيروقراطي للمجتمع ودراسته وانطباعاته عن التنظيمات البيروقراطية للامبراطورية البروسية، وخاصة النموذج المثالي الذي يعني تصنيفاً طرازياً TYPICAL وينطوي على كثير من الأحكام القيمية. فقد تعرضت دراساته على الرغم من أهميتها إلى نقد كبير من قبل الوظيفيين وخاصة فيما يتعلق بالعناصر التنظيمية المختلفة للنموذج المثالي ودورها في تحقيق فعالية التنظيم، لأنه لم ينجح في الكشف عن المعوقات الوظيفية، ومن ثَمَّ كما يقول ميرتون ""فإن النموذج المثالي يفتقد تلك الموازنة الضرورية بين الوظيفة والخلل الوظيفي"".[١] وخاصة بعد أن أجرى، دراسة واقعية على أحد المصانع واعتبر أن بعض خصائص النموذج المثالي لا تؤدي

---

[٣] ا .ك وليدوف، الوعي الاجتماعي، ترجمة ميشال كيلو، دار ابن خلدون، طبعة ثانية ص ٨٠.

[١] الحسيني، السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم،طبعة أولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥،ص٦٠.

بالضرورة إلى الكفاية والفعالية عندما تهبط إلى مستوى الواقع أو تقترب منه. وهناك انتقاد آخر لـ (كروزيه Grozier) إذ يقول: ""إن نموذج فيبر قد تجاهل مشكلات القوة والصراع والتغير في التنظيمات، وهذا التجاهل ربما هو ناتج عن تأكيد فيبر للجانب الصوري المستقر من التنظيم"".[٢]

هذا وتبدي النظريات الاجتماعية على تنوعها اهتماماً خاصاً لمشكلة النظام في المجتمع، ويرى المتتبع للدراسات الاجتماعية في هذا الصدد، أن هناك ثلاثة نماذج من النظريات المفسرة لطبيعة النظام الاجتماعي.

- **النموذج البنائي الوظيفي:** عند دعاة هذه النظرية على اختلاف اتجاهاتهم، **(يقرر)** المحور الأساسي للتفكير.
- **النموذج الصراعي.**
- **نموذج التفاعل الرمزي.**

ونظراً لأنَّ النموذجين الآخرين لهما وجهات نظرهما الخاصة حول ظاهرة النظام، فإن مناصري النموذج الصراعي من علماء الاجتماع يرون أن الصراع (وليس الوئام) هو الحالة الطبيعية للنظم الاجتماعية، وعالم الاجتماع من وجهة نظرهم ـ في مثل هذه الحالة ـ يجب أن يركز على عناصر التوتر وعلى ما يمكن أن ينشأ جراء ذلك، أما دعاة النموذج الرمزي فيركزون على عملية التفاعل كما تحدث بين الناس، والطرق التي يعقل بها الناس عالمهم الذي يعيشون فيه، وبمعنى آخر، يعني الاهتمام بدراسة النظم المصغرة.

لذلك نرى أنه من المفيد أن نركز اهتمامنا في هذا البحث على المنظور البنائي الوظيفي في تفسيره لظاهرة النظام في المجتمع، ذلك لما يوليه من أهمية كبيرة لهذه الظاهرة.

إن النظام الاجتماعي يعد المحور الأساسي للتفكير لدى أنصار البنائية الوظيفية على اختلاف اتجاهاتهم، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال مجموعة المفاهيم التي تشكل الإطار التصوري العام لهذه النظرية.

١ـ الأنساق الاجتماعية:

إن المجتمع من منظور وظيفي يشكل نسقاً اجتماعياً متفاعلاً تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتوطيده، وأحياناً اتساع نطاقه وتقويته، وهكذا تغدو الأجزاء متساندة متكاملة، بمعنى آخر إن كل وحدات النسق الاجتماعي أو جزئياته تجتمع وتتآزر في كل هو أقرب إلى الاكتمال والتآلف، ونظراً لأنَّ الفكرة العلائقية والتساند والارتباط هي التي تسود في أي نسق من أنساق المجتمع، فإن النموذج البنائي الوظيفي يفترض وجود النظام الذي يهيمن على سير الحياة الاجتماعية ذلك بمعنى، أن الأنساق الفرعية لأي مجتمع أو وحداته المكونة له لا يتسنى لها العمل بشكل عشوائي، بل تتحرك في إطار من التناغم والتآلف لخدمة الكل الاجتماعي، ويرى (تالكوت بارسونز Talcott Parsons). في هذا المجال أن الأنساق الاجتماعية تمتلك في داخلها كل عناصر

[٢] المرجع السابق ص٦١.

الاستمرار الذاتي، كما تتضمن مقومات عمليات التغيير، غير أنه تغير منظم، أو ما أطلق عليه (التوازن المتحرك) وهذا يعني أن النسق الاجتماعي يسيطر على أفراده سيطرة مطلقة.[١]

بالإضافة إلى مفهوم النسق، فإن الوظيفية ـ كنظرية ـ تقدم مفهوم الوظيفية كقضية مرجعية تثبت وجود النظام وتؤكد وجوده واستمراره.

لقد عبر (دوركهايم Durkheim) عن هذا المفهوم قائلاً: إن المجتمع ـ أي مجتمع ـ لكي يحافظ على كيانه واستمراره، لا بد أن يطمئن على ما يحقق استمراره البنائي، ولكي يحقق المجتمع هذا الهدف لا بد أن يغرس في ذوات الأفراد التابعين له ضرورة الالتزام والامتثال والخضوع للمعايير التي يرتضيها العقل الجمعي أو الرأي العام. ويتجسد هذا الخضوع والامتثال فيما يساور المجتمع من قلق بطريقة جماعية في حال عدم امتثال أفراد المجتمع لظواهره ونظمه ومعاييره.

وفي مواجهة هذا القلق يضع المجتمع العقوبات والجزاءات لمن تسول له نفسه الخروج وعدم الامتثال لقواعد الجماعة ومعاييرها وبناءً على ذلك فإن المجتمع بممارسته توقيع العقوبة بصفة جمعية على الأفراد الخارجين عليه، إنما يحقق في الوقت نفسه وظيفة المحافظة على كيانه.[٢]

٢ـ الغائية:

وبهذا المعنى ترتدي الوظيفية صفة الغائية، بمعنى البحث عن الأسباب والأهداف النهائية للأنشطة الاجتماعية، كما تبحث عن الآثار والنتائج للمناشط المتعددة على اعتبارها وقائع عقلية يمكن صياغتها في قضايا تجريبية، بالإضافة إلى الوقوف على متطلبات الوظيفية لاستمراره، ويفسر ذلك ـ إذا طرأ على البيئة الاجتماعية أي اضطراب ـ أن المجتمع يعمل تدريجياً على استعادة توازنه عن طريق خلق مجموعة من الميكانيزمات الدفاعية التي تمكنه من الاحتفاظ بتوازنه.

ولقد ذهب (دوركهايم) إلى أن النظام الاجتماعي موجود بالضرورة لإشباع الحاجات الاجتماعية، وإن كل الأنساق الأخلاقية التي يمارسها الناس تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي، وبعض النظر ـ عن الحالات الشاذة فإن كل مجتمع يطوّر نظاماً أخلاقياً يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها.

وانطلاقاً من التأكيد المستمر لعمليات التساند الوظيفي داخل النسق، فإن الوظيفية تميل إلى إلغاء عملية الصراع الاجتماعي وتتجاهل كلياً فكرة التغيرات الجذرية، فهناك عوامل الكبح والضبط التي تعمل على استمرار المجتمع وحفظ نظامه العام.

إن فكرة الوظيفة ترتبط عند (براون Brown) ارتباطاً وثيقاً بفكرة البناء، على اعتبار أن البناء هو مجموعة العلاقات المنظمة التي تقوم بين الوحدات المكونة له، وأن عملية الحياة التي تتألف من المناشط التي تقوم بها هذه الوحدات، هي التي تكفل البناء خلال الزمن.

وهكذا تغدو الوظيفة بمنزلة الحالة التي تعمل بها كل أجزاء النسق الاجتماعي معاً،...بحيث يكون بينها من الانسجام والاتساق درجة كافية، وبالشكل الذي يتم فيه منع الصراعات الخطيرة التي لا يمكن حلها. وقد ذهب كل من (دوركهايم ـ مالينوفيسكي Malinowski)، ورادكليف براون، وغيرهم ـ إلى أن المجتمع يقوم على تصور محدد يستند إلى مسلمة أساسية هي: أن المجتمع يمثل

---

[١] السيد يحي، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة،بيروت، ١٩٨٥، ص ١٢٧.

[٢] أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٥٣.

وحدة وظيفية تترابط أجزاؤها وتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام، بحيث يغدو الإخفاق وكأنه معوق مؤقت يؤثر في كفاءة الكل وقدرته على إنجاز أهدافه.[1]

وبتأكيد الوظيفية على فكرة التساند والتكامل داخل النسق الاجتماعي، فهي بشكل أو بآخر تطرح عملية استمرار النظام الاجتماعي كقضية ضرورية وملحة، وعلى حد تعبير (براون) فإن الأمة والقبيلة والعشيرة والهيئات والمنظمات الكبيرة يمكن أن تستمر في البقاء باعتبارها ترتيباً للأشخاص رغم ما يطرأ على هذه الوحدات من تغيرات، فثمة إذن - وعلى حد زعمه - استمرار في البقاء يشبه الجسم البشري في تغيير جزئياته باستمراره.. فالنظام الاجتماعي والحالة هذه يعد بمنزلة الحالات المقررة للسلوك، أو الأداة التي يمكن بواسطتها أن تحافظ شبكة العلاقات الاجتماعية على استمرار وجودها.

٣- المعايير والقيم:

إن الوظيفيين في تطويرهم لنظريتهم لم يغفلوا دور القيم والمعايير ووظيفتها في المحافظة على النظام الاجتماعي، أو بمعنى آخر - على عملية النسق، فقد توصل (بارسونز) إلى أن بقاء المجتمع في حالة الاستقرار والنظام، يحتاج إلى ضمانات تكفل استقرار النظام، وكمثل القيم والمعايير يعدّ القانون من الضمانات اللازمة لاستمرارية النظام ومنع العنف، وبعد دراسة (بارسونز) لمسائل المصلحة والقوة والنظام العام توصل إلى أن حل مسألة القوة تكمن في الإشارة إلى حقيقة أن الأفراد يتكاملون مع نسق عام للقيم يكشف عن نفسه في شرعية المعايير النظامية والغايات المشتركة للفعل وفي الطقوس ومختلف نماذج التعبير.

إن هذه الظواهر بكليتها يطلق عليها ""التفاعل القيمي المشترك"" ويعني هذا أنه من دون نسق قيمي يتعذر أن نتحدث عن النظام الاجتماعي، أو على حد تعبير - ماريون ليفي Marion Levy - لكي يظل المجتمع مستقراً لا بد أن يوجد نوع من الاتفاق العام بين أعضائه (التوجيهات القيمية المشتركة).[2]

وتخلص هنا إلى أن البنائية الوظيفية قد حددت أن حقيقة الحياة الاجتماعية قائمة على النظام، - وأي نظام - هو جزء من آلية عمل الحياة بشكل عام، والحياة الاجتماعية بشكل خاص، وذلك ما تؤكده فكرة النسق وتساند وتكامل أجزائه لخدمة الكل.

كذلك فإن البنائية الوظيفية إذ تركز في جانبها البنائي على ما يؤديه كل عنصر من عناصر المجتمع وما يؤديه من أدوار في خدمة الكل الاجتماعي، فإنها من جانب آخر ترى في القيم (باعتبارها أنماطاً معيارية يتبناها مختلف الأفراد) والمعايير (باعتبارها تشير إلى ما يتوقعه الفرد

---

[1] نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص ١١٩.

[2] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة، الإسكندرية الجامعية، ١٩٩٠، ص ٢٨٩.

من الآخرين ويتوقعونه منه في إطار المجتمع).. بمنزلة الموجهات الأساسية لدعم السلوك الذي يحفظ النظام العام ويضمن احترامه من قبل الجميع.

لقد أشار (باريتو Pareto) إلى كل هذا عندما أعلن ""أن المجتمع الإنساني لا يغدو عن كونه نظاماً في حالة توازن واستمرار، وإن المجتمع ينظم نفسه بنفسه ليعيد حالة توازنه في حالة عدم التوازن"".[١]

وهكذا تغدو التنظيمات الاجتماعية بالجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له حاجات ضرورية مطلوبة ـ كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات من جانب...، ومن جانب آخر ما ينشأ عن هذه الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأهداف.. كالأسرة لتربية الأطفال، والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات..، وهكذا يغدو التنظيم الاجتماعي لبس أكثر من تنظيم للنشاط الإنساني، أو أنه ـ على حد تعبير (مارشال جونز Jones) (النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية، وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى بطريقة مقصودة).[٢]

والواقع أن الوظيفية إذ تفترض النظام كأساس للحياة الاجتماعية فإنها ترى في العناصر المعيارية ضرورة ملحة للحفاظ على أي نظام اجتماعي واقعي، فعلى حد تعبير بارسونز هناك نظام معياري يقابله نظام واقعي، ولا يمكن للنظام الواقعي أن يحافظ على استمراره دون توظيف فعال لبعض العناصر المعيارية، ووفق هذا التصور فإن أفعال البشر في حياتهم الواقعية تكشف عن قدر من الانتظام بحيث لا تتردى في حالة حرب أو تختلف اختلافاً جذرياً بحيث لا يمكن التنبؤ بها. ويعود السبب في ذلك إلى أن البشر يتشاركون في مجموعة القيم المطلقة التي تحدد أهدافهم ووسائلهم لتحقيق هذه الأهداف، تضفي هذه القيم قدراً من الانتظام والمعنى على سلوك الفرد، ومن ثم تكبح الصراع والفوضى في المجتمع ويسيطر النظام العام.[٣]

٤ـ التوازن والاستقرار:

ووفق نظرية بارسونز في الفعل الاجتماعي فإن المعايير لا تكبح من الخارج بل يتقبلها الناس عن إرادة وحرية فالأفراد يعدّون المعايير نسقاً مرغوباً فيه ومن ثم يدركون أهميتها ويوجهون سلوكهم في ضوئها، ومن هنا فإن عنصر الطوعية الذي أعطاه بارسونز للفعل الاجتماعي لا يخرج لنا سلوكاً له الحرية المطلقة، حيث إن العناصر الثقافية تتحدد في أنماط بنائية ثابتة تجبر الفرد على أن يختار السلوك الذي يتوافق مع واحد أو أكثر من هذه الأنماط بحيث لا تخرج مجموعة أفعاله عن حدود هذه الأنماط الثابتة، من هنا نرى أن الفاعل له درجة من الحرية، غير أن هذه الحرية لا يمكن أن تخص ما هو مقرر اجتماعياً وثقافياً، فحرية الفاعل يجب أن لا تضعه في حالة صراع مع الأطر البنائية الثابتة وإلا اعتبر سلوكه شكلاً من أشكال الانحراف، ومن هنا

---

[١] محمد عوض عبد السلام، الفعل الاجتماعي عند تالكون بارسونز، دار المطبوعات الجديدة،القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٩.

[٢] عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، طبعة تاسعة، دار المعارف الجامعية،الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٤٢ ـ ٤٣.

[٣] أبو زيد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف الجامعية،الاسكندرية، طبعة ثانية، ١٩٨٤، ص ١١٤.

فإن النظام الواقعي يحافظ على استمراره وبقائه بفعل هذه العناصر المعيارية التي تولد التفاعل والانسجام وتكبح الصراع.[1]

ولنا أن نتساءل هنا إلى أي حد يبقى النظام الاجتماعي محافظاً على توازنه؟ أو بمعنى آخر أليس من الممكن أن يفقد النسق الاجتماعي توازنه ويتردى إلى حالة من الفوضى والصراع الذي يفقده توزانه؟. يرى أنصار البنائية الوظيفية وبخاصة بارسونز أن نسق التفاعل داخل المجتمع يحتوي على مجموعة من العناصر التي تسعى إلى أن تحافظ على نفسها وعلى توازنها باستمرار من خلال مقاومة التغير والصراع، ومن هنا فإن دراسة التوازن هو دراسة لطريقة توافق النسق واستقراره عندما تظهر علائم للانحراف داخل النسق فديناميكيات التوازن الاجتماعي هنا وكما يرى بارسونز لا تمثل تغييراً جوهرياً، بل تعد هذه الديناميكيات بمنزلة الوسائل التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يحافظ على ذاته وأن يحقق وظائفه دون تغييرات بعيدة المدى في بنائه ومن هنا فإن هناك فارقاً بينها وبين التغير الاجتماعي، ويظهر التغير الاجتماعي في رأي بارسونز في صورتين، فيما أطلق عليه بارسونز التغيرات البنائية..وهي تغيرات هامة تطال التنظيم أو الأداء الوظيفي للمجتمع أو لبناء فرعي أو نسق من أنساقه بحيث تتحرك الوظائف من نمط اجتماعي إلى آخر، مثل تحول المجتمع التقليدي إلى مجتمع صناعي، والمجتمع الصناعي إلى مجتمع برجوازي، والمجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي.[2]

وقد حدد بارسونز أسباب التغير ومداه من وجهة نظره، فالتغير عنده له عوامله الخارجية (كتنوع البيئة، التكنولوجيا، عوامل جغرافية). وعوامل داخلية (توترات، انقسامات، اضطرابات، عدم تكييف...) غير أن مجمل هذه العوامل لا تؤدي بحد ذاتها إلى التغير.

فلكي يحدث التغير لا بد ـ وفق رأي بارسونز ـ من توافر شروط معينة منها:

آ ـ أن تبلغ التوترات داخل المجتمع أو النسق درجة من القوة تولد الدافعية للتغير.

ب ـ يجب أن تتطور مجموعة من الأساليب كافية لتحطيم مقاومة من يحافظ على القديم.

جـ ـ من الضروري أن يظهر نموذج للمجتمع الجديد على درجة من الوضوح والواقعية.

د ـ يجب أن تصل قوى التغير إلى إحداث تأثير في القيم والمعايير لأنها تمتلك قوى الضبط الاجتماعي.

وكما يلاحظ في دراسات بارسونز لعمليات التغير، فإنه لم يكن ينظر إلى ظاهرتي التغير والصراع على أنهما جزء ضروري من طبيعة الأشياء، بل على العكس نظر إليهما على أنهما أقرب إلى المرض والانحراف الذي يصيب الجسم البشري، فعلى حد زعمه أنه عندما يظهر سوء التكامل داخل النسق، فإن النسق نفسه يلجأ إلى التوازن للتغلب على الانحرافات داخله فيولد ميكانيزمات دفاعية تحاول ردم الهوة والمحافظة على النظام العام ففي مقابل السلوك الانحرافي يولد النسق مجموعة من العمليات التي تواجه السلوك المنحرف حصرها بارسونز في عملين هما

---

[1] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ١٢٠.

[2] جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة الدكتور، محمد الجوهري، ، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، دار أحمد أبو زيد، طبعة أولى ١٩٨١، ص ١١٧.

التنشئة الاجتماعية والثقافية، وعملية الضبط الاجتماعي وتتولد عن عملية التنشئة الاجتماعية خمسة ميكانيزمات دفاعية هي:

آ - التدعيم: ويهدف إلى إحداث توازن بين الامتناع والحرمان وذلك من خلال القانون العام الذي مؤداه. إنه كلما تلقى الفرد درجة أكبر من الإشباع فإنه سوف يسعى إلى أن يدعم هذا النمط، والعكس إذا تلقى درجة أقل من الحرمان.

ب - الكف: ويهدف إلى تعلم الابتعاد عن السلوك الموجه بالواقعية فقط دون الأخذ بالاعتبار النتائج المترتبة على هذا السلوك.

جـ - الإبدال: ومن خلاله يتم تجاوز بعض الاتجاهات الانفعالية ونقلها من موضوع إلى آخر أي أن يكف الشخص عن الاهتمام بالموضوعات القديمة التي لا تحقق له درجة كافية من الإشباع.

د - المحاكاة: ومن خلاله يتم اكتساب الفرد عناصر الثقافة الاجتماعية.

هـ - التوحيد: ويعني تشرب قيم النسق من قبل الأفراد والتوحد معها.

أما عملية الضبط الاجتماعي فتجسد مجموعة من الميكانيزمات لمواجهة الميول الانحرافية وإعادة التوازن إلى المجتمع، فعملية الضبط تواجه جملة الأنماط الانحرافية داخل النسق وذلك من خلال ثلاثة ميكانيزمات أساسية هي. التحمل، التسامح الاجتماعي ومحاولة تقييد علاقات التفاعل.

ترى الوظيفية أن هذه الميكانيزمات وغيرها تحافظ على ضبط البناء الاجتماعي وتعمل على تماسكه واستمراره، بمعنى أن ثبات الحياة الاجتماعية وتكاملها يعتمد بالضرورة على وجود السلطة والمشاركة في المصالح والقيم التي تدعم لنا كل البناءات والتنظيمات وتؤدي إلى تماسك الأنساق الاجتماعية القائمة في هذه البناءات الكلية.

ولا يخفى في هذا المجال مدى تجاهل هذه النظرية لعوامل الصراع القائمة في المجتمع واستبعادها للتغيرات الثورية أو الجذرية التي يمكن أن تحدث في الواقع الاجتماعي فهي - أي النظرية الوظيفية بتركيزها على علاقات الانسجام قد أغلقت الأبواب في وجه التحولات الثورية الممكنة الحدوث بفعل عوامل خارجية وداخلية، ولعل أهم انتقاد يمكن قوله هنا هو أنها نظرية تمثل اتجاهاً كلي النزعة، وتلك نظرة فلسفية وافتراض غير علمي ولا يستند إلى مصادر تجريبية أو شواهد حقلية.[١] هذا إذا استثنينا الصيغة التجريدية التي تكتنف معظم مفاهيمها وتجعلها أقرب إلى الفكر المجرد منه إلى الواقع الملموس. مما دفع بعض النقاد إلى اعتبار أن الأطر التصورية التي قدمها بارسونز لعلم الاجتماع قد استخدمت بطريقة تم فيها فرض النماذج العقلية النابعة من عقول علماء الاجتماع على تلك النابعة من عقول الأفراد الذين يشكلون موضوع بحثهم.[٢]

ثالثاً- النظام الاجتماعي في ضوء النقد الاجتماعي المعاصر:

إن الوظيفية كنظرية اجتماعية وكما أسلفنا لم تول ظاهرة التغيرات أهمية تذكر في واقع المجتمعات، وهي من وجهة النظر هذه لم تقدم تفسيرات كافية لمجمل التناقضات والتحولات الثورية التي تؤثر في وحدة المجتمع وتماسكه الداخلي، فهي بحكم طبيعتها نظرية محافظة تسعى

---

[١] علم الاجتماع الأمريكي، مرجع سابق، ص ١٦.

[٢] علم الاجتماع الأمريكي، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٧.

إلى تدعيم الصورة أو الشكل الذي استقر عليه المجتمع. فمهما بلغت حدة التناقضات الاجتماعية فإنه من وجهة نظر وظيفية ما من شيء يمنع عاطفة الثورة عن أي شيء يعوق التوازن الداخلي، فقوى النسق الداخلية سوف تدفع المجتمع إلى استعادة توازنه وتعمل على إرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر. وهكذا فإن المجتمع المتوازن من وجهة النظر الوظيفية يخلو من الصراع. حيث يعرف كل فرد فيه ما هو متوقع منه في أي دور. وهذا شرط أساسي يناضل المجتمع من أجل الوصول إليه. وهو ما يدفعنا إلى القول: إنَّ النظرية الوظيفية بمفاهيمها تمثل أيديولوجية تسعى إلى الحفاظ على النظام القائم وتستثمر إمكانياتها لخدمة هذا الهدف.

١ـ نظرية النموذج الصراعي:

ومقابل هذه النظرة التي تبديها النظرية الوظيفية لسير الحياة الاجتماعية والأهمية التي توليها لمسألة النظام في المجتمع، ظهرت على الساحة الاجتماعية نظريات وآراء نقدية تعاكس هذه النظرية، فأصحاب النموذج الصراعي وعلى سبيل المثال يرون أن الصراع وعدم الاتساق هي القيم العادية والسوية، وأن تحقيق النظام الاجتماعي يعدُّ مشكلة بالغة التعقيد.

فكما يقول : ""داهرندوف Dahrendrof"": إنَّ المجتمع الصناعي الحديث يتنفس الصراع في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، فيمارس بعض الأفراد (السيطرة) على الآخرين في كل نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية، كما تحاول كل جماعة (السيطرة) على الجماعة الأخرى.

ولا يقتصر هذا الصراع على العلاقات الاجتماعية التي تسود المجتمع، وإنما يصبح هذا الصراع وليس الوئام هو الحالة الطبيعية للنظم الاجتماعية، ولذلك فإن عالم الاجتماع يجب أن يركز في رأي «داهر ندوف» على عناصر التوتر وحل ما يمكن أن ينشأ جراء ذلك.[١]

والواقع أن معظم الاتجاهات النقدية المعاصرة في علم الاجتماع، ترى أن الوظيفية بتجاهلها لعمليات الصراع الكائنة في قلب الحياة الاجتماعية، تمثل في الواقع اتجاهاً أيديولوجياً محافظاً يسعى إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم. وقد ذهب""لوكود Lockoud"" في هذا الصدد إلى أن اهتمام بارسونز بمشكلة النظام في المجتمع قد دفعه إلى أن يقيم نظرية في النسق الاجتماعي على أساس وجود معايير عامة تنظم حرب الكل ضد الكل. وهي بذلك قد تكون قد أهملت مجموعة من المصالح المتصارعة[٢] وفي كتاب ""رايت ميلزWright Mills "" الخيال السوسيولوجي الصادر في عام ١٩٥٩ عَدَّ النظرية الوظيفية كما رسمها بارسونز بمنزلة نظرية ايديولوجيه تعبر عن المصالح الطبقية وذلك من خلال كونها لا تعمل إلا لتبرير النظام القائم. وأوضح أن القوة تؤدي دوراً كبيراً في المجتمع الحديث. وهي لا تقتصر على وسائل صنع القرار والتحكم بها بل تمتد إلى التحكم بجميع الأفراد والسيطرة عليهم[٣]، وهكذا وجد ميلز في فكرة الخيال السوسيولوجي، إحدى الأدوات النظرية والتحليلية التي تشكل الموقف النظري كمنهج، فهي الأداة التي يتوصل إليها الباحث في نقده لأساليب السيطرة التي تضرب بجذورها في كل عناصر البناء الاجتماعي وقد عبر ميلز وهو من رواد النقد السوسيولوجي المعاصر عن هدفه عندما قال:إن أولى مهام علم الاجتماع هو الكشف عن الوعي المزيف لعصره. وهذا ما دلت عليه

---

[١] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية، مرجع سابق ص ١٧٠.
[٢] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية، مرجع سابق ص ١٧٠.
[٣] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية، مرجع سابق ص ٢٤٩.

دراسة ميلز الشهيرة عن (ذوي الياقات البيضاء أي صغار الموظفين) فهو من خلال دراسته لهذه الطبقة الوسطى أبرز الوعي المزيف الذي يعمي الفرد عن إدراك الواقع الذي يعيش فيه والذي يدفعه في آخر الأمر إلى قبول المعاني الرسمية وتصديقها للواقع الاجتماعي. ولقد اتضح له أن هناك في المجتمع الأمريكي وعياً مزيفاً خاضعاً لسيطرة الأسواق يقول...(إن الوعي المزيف قادر على تحطيم الوجود الإنساني...في هذا المجتمع اغترب الناس عن صميم الحياة الإنسانية وأصبحوا أسرى الخداع الفكري الذي تمارسه وسائل الإعلام في المجتمع، والاستغلال الاقتصادي الذي تفرضه الأسواق، وإحدى نتائج ذلك ضعف القدرات الإبداعية للعقل الإنساني وانتشار الاغتراب السياسي، واختفاء المبادأة الفردية الخلاقة. ويضيف أن الفكر السياسي كتعبير تتعامل معه الصفوة السياسية بما يتفق مع مصالح الجماهير، وحتى تكون هذه الفكرة السياسية إنسانية يجب أن تستند إلى وعي حقيقي بمشكلات المجتمع).[1]

إن النقاد السوسيولوجيين قد ذهبوا إلى عَدّ النظرية الوظيفية نظرية تمجد النظام وتسعى في الوقت نفسه إلى حل التناقضات بما يخدم هذا النظام. ومن هنا ارتأى «جولدنر Goldner» أن الوظيفية بتأكيدها لقضية النظام إنما تمثل بذلك أيديولوجية تعبر عن المشاعر التي تتلاءم مع استمرار الامتيازات وذلك لأن النظرية الاجتماعية في رأيه - التي تتخذ من المحافظة على النظام الاجتماعي قضيتها الأساسية تمثل دفاعاً فكرياً عن مصالح الذين يملكون ما يجب أن يتخلوا عنه. وعلى المستوى العلمي فإن الأبطال الأكاديميين الذين يمسكون بقضية النظام هم من وجهة نظره - الأكثر ارتباطاً بالصفوة السياسية ولا يبخلون عليها بكل تضحية علمية من شأنها تدعيم الكبح.

والواقع أن ردة الفعل السلبية التي أيدتها النزعات النقدية الراديكالية ضد البنائية الوظيفية لم تكن في رأينا إلا نتيجة للتحولات العميقة التي حدثت في بنية الحياة الاجتماعية في الغرب الرأسمالي، فالبنائية الوظيفية كنظرية تعكس في الواقع حالة اجتماعية شبه مستقرة كانت تعيشها الأنظمة الصناعية في أوج ازدهارها وحتى الستينيات من هذا القرن فهي - أي الوظيفية - بمنزلة أيديولوجية تسعى لخدمة هذا النظام وتعكس واقعه. وهذا ما نلاحظه في دراسات بارسونز المتنوعة حول التغير الاجتماعي. فكثيراً ما كان يحاول تقديم النصائح بما يخدم النظام الاجتماعي القائم على نحو عبر عنه في دراسته حول أثر التغير التكنولوجي في البنى الاجتماعية فنراه يقول (إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مجتمع يمتلك درجة عالية من التغير التكنولوجي فإنه يجب عليها أن تحافظ أساساً مثلما فعلت منذ أجيال سابقة على نسق مفتوح للترتيب الاجتماعي..) ثم يؤكد أنه إذا تأثر نسق الترتيب الاجتماعي بطابع الاتجاه اليميني المحافظ فإن ذلك يؤدي إلى غلق فرص الصعود والترقي أمام العناصر القادمة من أسفل لاحتلال مكانة أعلى في نسق المكافآت ومن ثم يدفعها ذلك إلى حضن اتجاه اليسار الراديكالي. هذا إلى جانب أن ذلك يحرم عناصر الصعود القادمة قسرياً من المكافآت المفتوحة أمامهم والمتاحة لهم. بحيث يؤدي ذلك كله إلى توقف التغير والتقدم التكنولوجي ومن ثم احتمال انهيار النسق وتحلله.[2]

---

[1] نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

[2] محمد الجوهري،علياء شكري، التغير الاجتماعي،دار المعارف، الاسكندرية ١٩٩٤، ص ١٤٠.

وقد حاول ـ سيمون مارتن ليبت Simon Martin Leibnitz ـ وهو من المعجبين بنظرية النسق عند بارسونز أن يبرهن في دراساته السياسية عما وصلت إليه المجتمعات الرأسمالية من استقرار..ففي كتابه ـ رجل السياسة ـ حاول أن يبرهن بالأدلة التجريبية على استقرار المجتمع الأمريكي وتضامن جماعاته وخلوه من مظاهر الصراع أو قدرته على امتصاصها وينعكس ذلك فيما أسماه (الديمقراطية المستقرة). فقد توصل من خلال دراسته لعدد من المؤثرات مثل الثروة والتحضر والتطبع والتعليم إلى أن الدخل ودرجة التطبع والتحضر ومستوى التعليم كانت أكثر ارتفاعاً بالنسبة للدول الأكثر ديمقراطية والعكس بالعكس، كما يرى أن التطور الاقتصادي الذي يؤدي إلى ازدياد الدخل ومزيد من الأمن الاقتصادي ونشر التعليم يقلل من صيغ النضال الطبقي وذلك لأنه يسمح للشرائح الدنيا أن تطور لنفسها آراءً مستقلة في الممارسة السياسية. كما يرى أن السبب في انتشار الأحزاب الراديكالية في الدول الفقيرة هو عدم المساواة في توزيع الثروة.[١]

إن جملة هذه الأفكار وغيرها مما طرحه أنصار الوظيفية لم تكن تدل إلا على مستوى معين من الاستقرار المؤقت الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية وسرعان ما تلاشت موجة التفاؤل هذه لتحل محلها نظريات وآراء أكثر واقعية وأكثر جدية في معالجتها لواقع التناقضات الاجتماعية.

ففي فرنسا على سبيل المثال وعلى إثر ثورة الطلبة والمثقفين في الستينيات ربط ""آلان تورين Allan Torin"" بين ثورة الطلبة ورؤيته الاجتماعية، فثورة الطلبة والمثقفين في رأيه ـ ترجع أساساً إلى نشاطهم وموقفهم المهني الذي وضعهم أمام نظام أولى القوة القائمة على السيطرة والتحكم الخفي المقام الأول، حيث غدت القوة بناءً إدارياً قائماً على الضبط والتحكم فممارسة دولة متسلطة تتحكم في التعليم والدعاية وأساليب الاستثمار بمشاركة مركب غامض من الشركات الكبرى وكلاهما يوجه التعليم والبحث العلمي نحو خدمة أغراضه السياسية، ويعزو تورين إلى مجتمع ما بعد الصناعة ضروباً من الصراع تنشأ عنه ضروبٌ جديدة من الاستغلال، فإذا كان الصراع قد انحصر في المجتمع الصناعي القديم بين العمل ورأس المال، فإن الصراع في مجتمع ما بعد الصناعة ينشأ بين الذين يتحكمون في إصدار القرارات السياسية والاقتصادية وبين أولئك الذين يعيشون في حالة من المشاركة والمغلوبين على أمرهم. ويطلق تورين على صور العلم المرتبطة بالدولة ""علم اجتماع القرار"" وهو الذي يهتم بضبط التوتر الاجتماعي ويساعد على التكيف كما يساعد السلطة على اتخاذ القرار السياسي، أما العلم الذي يربط نفسه بالحركات الاجتماعية الذي يصارع العلم القديم ويتبنى أفكار الحركات الاجتماعية ويدافع عن أهدافها ويكشف لها الحقائق فقد أطلق عليه تورين (علم اجتماع المعارضة).[٢]

إن النقد السوسيولوجي المعاصر يولي أهمية كبيرة لمشاكل العصر الراهنة وما ينتابه من تناقضات تتمثل في العديد من المسائل كالعلم والصناعة والنمو السكاني والمجاعات والثورة والتعصب والصراع السلالي والحروب النووية وغير ذلك من المسائل ذات المساس اليومي بحياة الناس.

ومن هذه الزاوية فإن ـ بلاكبورن Blackborn ـ رأى أن علم الاجتماع الغربي وبخاصة التيار الوظيفي منه هو في جوهره محاولة لتفسير ولتبرير البناء الاجتماعي القائم وإنه بحكم نطاقه

---

[١] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ١٤٣.
[٢] علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

المحدود مضطر إلى استبعاد كل المفاهيم والتصورات النقدية ومعنى ذلك أن هذا العلم في رأيه هو جزء من نظام اجتماعي قائم يسعى إلى الاستمرار في الوجود، وإن المفاهيم السوسيولوجية قد أصبحت وسيلة للحصول على البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف السياسة البرجوازية، ويذهب بلاكبورن أبعد من ذلك إلى أن علم الاجتماع في الغرب قد هجر مفاهيم معينة كالرأسمالية، والاستغلال والتناقض مستبدلاً بها مفاهيم أخرى خالية من الدلالة الأيديولوجية مثل المجتمع الصناعي، والخلل المتبادل، والمقومات الوظيفية. كما حاول كذلك علم الاجتماع الغربي تفريغ بعض المفاهيم من مضمونها مثل الاغتراب والطبقة.

فبعد إخضاع هذين المفهومين لقواعد علم الاجتماع الغربي فقدا قوتهما على التوجيه الفكري وذهب ""بلاكبورن"" إلى أن هذه المحاولات تؤدي إلى تجهيل الوعي الاجتماعي والقضاء على الخيال النقدي.وتحطيم مقولة التغير الجذري، وفيما يتعلق بالتغير أوضح ـ بلاكبورن ـ أن النزعة الوظيفية تسيطر سيطرة واضحة على علم الاجتماع الغربي وهي تميل إلى تفسير البناء الاجتماعي في ضوء مفاهيم التكامل والاستقرار فتستبعد بذلك احتمالات الثورة والتغير.[1]

٢ـ نظرية التفاعلية الرمزية:

والواقع أن جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها جيل الستينيات من القرن الماضي بفعل عوامل عديدة كان من أهمها حركات الشباب في أمريكا والحركات الطلابية اليسار الجديد في فرنسا قد أدت جميعها إلى طرح بدائل نظرية تحل محل البدائل السابقة في ميدان علم الاجتماع. ففي الوقت الذي كانت تؤكد فيه البنائية الوظيفية دور القيم الأخلاقية وتتصور أن المشاكل الاجتماعية راجعة إلى انهيار نسق القيم وعيوب التنشئة الاجتماعية، وتبين كذلك أن هذه الميكانيزمات التلقائية هي التي تحافظ على النظام وتصل به إلى المستوى الأفضل، رأى بعضهم أن البنائية الوظيفية بتبنيها لهذه المفاهيم كانت في الواقع تنطوي على تبرير أيديولوجي للوضع القائم وذلك عندما تصورت أن الأنساق الاجتماعية تعمل على شاكلة المشروعات المنظمة في اقتصاد السوق.[1]

ونتج عن ذلك أن العديد من علماء الاجتماع قد غيروا من نظرتهم لطبيعة الحياة الاجتماعية والنظام الذي يسيرها، فالحياة الاجتماعية لم تعد كأبنية اجتماعية ثابته ومحددة، فالمجتمع في نظر ""شتراوس Strauss"" يمر بحالة تنظيم مستمرة، وليس معنى هذا أن المجتمع يمثل تنظيماً ثابتاً ويشرع يعمل بطريقة ثابتة، وإنما معناه أنّ المجتمع يمر بحالة تنظيم وإعادة تنظيم دائمة، ويظل أولئك الذين يعيشون داخل المجتمع في أخذ و رد باستمرار مع ترتيباته، فهم دائماً ما يعدلونها ويعيدون ترتيبها ويحافظون عليها ويدافعون عنها أو يعملون على هدفها. وذلك فإن أعضاء المجتمع كما يرى شتراوس دائماً ما يدخلون في عملية تفاوض مع بعضهم الآخر ما داموا هم الذين يتفقون على الكيفية التي سوف يتصرفون هم أنفسهم بها، وما داموا هم الذين يراجعون ويغيرون ما اتفقوا عليه عبر الزمن.[2]

---

[1] السيد يحي، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٦٠.

[1] جلبي، عبد الرزاق ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٢١.

[2] الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

ونخلص هنا إلى أن ""شتراوس"" ومن حذا حذوه من أنصار التفاعلية الرمزية يرون أن النظام الاجتماعي ينجم عن إجراءات تفسيرية يستخدمها الفاعلون في موقف التفاعل وهو يعدّ نظاماً للتفاوض، بمعنى أنه يقوم على المعاني المتفاوض عليها في عملية التفاعل والتي تشتمل على التكيف المتبادل بين الفاعلين الذين نعنيهم هنا، والنتيجة هي تأسيس النظام الاجتماعي بناء على عملية التفاعل المنظمة والرتيبة والنمطية.

ولو حاولنا هنا أن نحدد الرؤية التي ينظر من خلالها علم الاجتماع المعاصر إلى النظام الاجتماعي لوجدنا أن هناك ثلاثة اتجاهات معاصرة تتنازع هذه الرؤية وتحاول كل منها ترسيخ مفاهيمها وقيمها ولعل أبرز هذه الاتجاهات وأكثرها شيوعاً هو الاتجاه البنائي الوظيفي الذي يرى كما أسلفنا أن النظام الاجتماعي يقوم على المتطلبات الوظيفية للأنساق الاجتماعية التي تحتاج إليها كشرط ضروري لوجودها، وانطلاقاً من الحقيقة القائلة: إنَّ الفعل الاجتماعي تحكمه القيم والمعايير التي ترشد وتوجه السلوك، يسلم الوظيفيون بأن الفعل الاجتماعي له طبيعة التنسيق والانتظام.

والتيار الثاني هم التيار الماركسي، فعلى الرغم من اعتراف هذا التيار بوجود النظام، غير أنه يرى أن النظام أمر غير ثابت، ويتحقق النظام في المجتمع بالضغوط المفروضة على أعضاء المجتمع، ومن خلال وضعهم في علاقات الإنتاج وعن طريق دعم البناء الفوقي لهذه الضغوط.

وهناك تيار ثالث يدعى تيار التفاعلية الرمزية الذي يهتم بشكل أساسي بالطرق التي يعقل بها الناس عالمهم، ومن ثَمَّ يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه لا توجد حقيقة غير تلك التي تعيش في عقول الناس ومن هنا يكسب التنظيم الاجتماعي قوته لأنه يعيش في عقولهم، فالتفاعل الاجتماعي إذن هو الذي يجب أن يكون موضوع الدراسة لأن الكلمات والإيماءات وعقد الصلات وما يقال لا يمكن تفهمها إلا بالحديث مع الآخرين. أي بمعنى آخر أنه وفق وجهة النظر هذه إنَّ الحياة الاجتماعية تبدو على نحو المنظم لأعضاء المجتمع، ولا يعزى النظام فيها بالضرورة إلى الطبيعة الأساسية أو الخواص الأصلية للعالم الاجتماعي، ولذلك يصبح النظام الاجتماعي خيالاً ملائماً ويتصور أعضاء المجتمع ظهور النظام، وهذا الظهور يسمح بوصف العالم الاجتماعي وتفسيره، أو هكذا يمكن للأعضاء معرفته.

الخاتمة:

من خلال ما تعرضنا إليه حول ظاهرة النظام باعتبارها ظاهرة تاريخية لازمت المجتمعات البشرية. وحظيت باهتمام العلماء والمفكرين الذين درسوا ظاهرة النظام الاجتماعي بدءاً من المجتمعات البدائية ومروراً بظاهرة النظام الذي أُضْفِيَ عليه شيء من القداسة مثل حق الملوك الإلهي المقدس أو السلطة الأبوية التي تعتمد على العواطف إلى حد كبير لم تكن سوى تثبيت وتدعيم لهذا النظام.

ثم تطرقنا إلى أفكار الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز الذي جعل محور نظريته في العقد الاجتماعي قائمة على النظام الاجتماعي والذي سيحل محل الفوضى في الحالة الطبيعية.

لكن أوغست كونت يقول هناك مواطن ضعف ونقائص في النظام الاستاتيكي الذي يمكن معالجته عن طريق التدخل الإرادي للإنسان، وإن الحقيقة الاجتماعية في النظام الاجتماعي تمثل الارتباط

الضروري بين عناصر المجتمع مشيراً إلى أن أي تغير حتى وإن كان إيجابياً سيقابل بالرفض بسبب عدم القدرة على استيعاب الجديد وهضمه.

ومع ذلك فإن النظام الاجتماعي كعملية ضبط لا غنى عنها للحياة الاجتماعية وكآلية يحافظ النسق الاجتماعي من خلالها على توازنه واستقراره ولا بد من أن يرتكز على مبدأ ما سواء أكان قائماً على الحق الإلهي المقدس أم المصلحة المشتركة أم على الإدارة العامة.

ولم ننسَ أفلاطون الذي قال إن المجتمع البشري على غرار النفس البشرية يتألف من عناصر تنسجم وتتآلف من بعضها لتحافظ على وحدة النظام الذي تحقق العدل والمساواة، في حين ميكيافيلي لم يركز على شكل النظام وأهميته إنما ركز على كيفية جعل النظام يسود ويقيم دولة مستقرة رابطاً ذلك بوجود القوة والأسلحة اللازمة لذلك.

لكن يخالفهم بذلك مونتسكيو الذي قال إن التوازن في المجتمع هو الحل الأمثل لتحقيق الديمقراطية وسيادة العدل من ثَمَّ استمرار النظام واحترامه أما نماذج النظريات التي فسرت طبيعة النظام الاجتماعي فقد شرحناها بشيء من التفصيل وخاصة أجزاء النظرية البنائية الوظيفية والتي تعدّ أن المجتمع يشكل نسقاً اجتماعياً متفاعلاً تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتوطيده. إن الأجزاء في النظام الاجتماعي والإنساني متساندة متكاملة تتآلف وتتآزر لتحقيق الاكتمال والتآلف.

فالأنساق الاجتماعية تمتلك في داخلها كل عناصر الاستمرار الذاتي كما تتضمن مقومات عمليات التغير وهذا ما سماها بارسونز ""التوازن المتحرك"".

إن الوظيفية كنظرية تقدم مفهوم الوظيفة كمرجعية تثبيت وجود النظام وتؤكد وجوده واستمراره.

ويفسر ذلك أنه إذا طرأ على البيئة الاجتماعية أي اضطراب فالمجتمع يعمل تدريجياً على استعادة توازنه عن طريق خلق مجموعة من الميكانيزمات الدفاعية التي تمكنه من الحفاظ على توازنه.

وإن كل مجتمع يطور نظاماً أخلاقياً يتلاءم مع الوظيفة الحقيقة التي تؤديها.

إن الوظيفية تميل إلى إلغاء عملية الصراع الاجتماعي وتتجاهل فكرة التغيرات الجذرية بسبب عوامل الكبح والضبط التي تعمل على استمرار المجتمع وحفظ نظامه العام، الذي بدوره يحتاج إلى ضمانات تكفل استمرار النظام مثل القيم المعايير ومنها القانون الذي يمنع العنف وهذه تسمى أحياناً التوجهات القيمية المشتركة. وهكذا يغدو النظام الاجتماعي تنظيماً للنشاط الإنساني أو النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض، وبالمجتمع ككل، من ناحية أخرى بطريقة مقصودة إن التغيرات في المجتمع وفق الوظيفية هي انحرافات ومرض سببها سوء التكامل داخل النسق الذي يعمل بدوره لتحقيق التوازن للتغلب على هذه الانحرافات.

إن ذلك التوازن وفق مفهوم الوظيفية يتم بطريقتين:

١ ـ التنشئة الاجتماعية.

٢ ـ عمليات الضبط الاجتماعي.

مما تقدم نستنتج أن الوظيفية نظرية محافظة تسعى إلى تدعيم الصورة أو الشكل الذي استقر عليه المجتمع. وتسخر كل إمكانياتها للحفاظ على النظام القائم، وهي نظرية أيديولوجية تعبر عن المصالح الطبقية وذلك كونها لا تعمل إلا لتبرير النظام القائم. وتعبر الوظيفة أيضاً عن المشاعر التي تتلاءم مع استمرار الامتيازات وتمثل دفاعاً فكرياً عن مصالح الذين يملكون. إنها في الحقيقة

عملية دفاع عن النظام الرأسمالي الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كما يرى ذلك سيمون مارتن.

أخيراً نقول: إن مفهوم النظام في العصر الحديث تتنازعه مجموعة اتجاهات معاصرة تحاول أن ترسخ كل منها مفاهيمها. وإن غلب عليها الطابع الرأسمالي الذي يحاول فرض الأنماط والسلوك والمفاهيم والقيم الغربية على كل المجتمعات الأخرى، وإن لكل مجتمع ظروفه وطبيعته الخاصة وعناصره المميزه مما يجعل ظهور النظام القائم على التوافق والانسجام مع هذه المتغيرات بشكل يتلاءم مع هذا المجتمع أو ذاك كل حسب موقعه ووجوده وتركيبته.

المراجع

ـ أبو زيد، أحمد، بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية طبعة ثانية ، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

- محاضرات في الانتروبولوجيا الثقافية، دار النهضة بيروت ١٩٧٨.

ـ الجلبي، عبد الرزاق، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

- الحسيني، السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم،طبعة أولى،دار المعارف،القاهرة ١٩٧٥،ص٦٠.

- الخشاب، أحمد، التفكير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت١٩٨١.

ـ الجوهري، محمد، وشكري علياء، التغير الاجتماعي، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٩٤.

- الهمالي، عبد الله، التغير الاجتماعي، أسسه وتطبيقاته، طرابلس، ليبيا ١٩٨٤.

ـ الدقس، محمد عبد المولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي عمان ١٩٨٧.

ـ أيان، كريب، ترجمة محمد غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، سلسلة عالم المعرفة الكويت، العدد ٢٤٤، نيسان ـ أيار ١٩٩٩.

- أوليدوف ا ـ ك ـ، الوعي الاجتماعي، طبعة ثانية، ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٢.

ـ توشار، جان، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، جزء أول، دمشق ١٩٨٤.

- تيماشيف نيقولا، نظرية علم الاجتماع، ترجمة الجوهري وجماعة من الدكاترة، دار المعرفة، القاهرة ١٩٩٢.

- برنتون كرتين، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية الكويت ١٩٨٤.

- خضور، يوسف، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مطبعة الاتحاد، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٣ _ ١٩٩٤.

- شوفالية، جان جاك، أمهات الكتب السياسية، ترجمة جورج صدقني، جزء أول، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨٠.

ـ ـ ، أمهات الكتب السياسية، ترجمة جورج صدقني، جزء ثان، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨٠.

- صعب، حسن، علم السياسة، الطبعة الثامنة، القاهرة ١٩٨٥.

ـ روشية، جي، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، طبعة أولى ترجمة د. محمد الجوهري، دار أحمد أبو زيد، القاهرة ١٩٨١.
ـ لطفي، عبد الحميد، علم الاجتماع، طبعة تاسعة، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٨٢.
ـ عدلي، أبو طاحون، في التغير الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ١٩٩٧.
ـ عوض، عبد السلام محمد، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة ١٩٨٦.
ـ محمد علي، محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة لجامعية، الإسكندرية ١٩٩٠.
ـ يحي، السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة،بيروت ١٩٨٥.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/٢/١٣.